



قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
46/563	5826/ل/د2025/2م لعام 1446هـ	1446/11/27هـ الموافق 2025/05/25م
نوع الدعوى	التصنيف	سبب النهائية
مدنية	نظام تداول	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بصحيفة دعوى ضد الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "المشكلة الخاصة بنا تتمحور حول تقلبات أسعار الأسهم وهي ظاهرة طبيعية في الأسواق المالية، عند مواجهة انخفاض في قيمة الأسهم المشتراة، نلجأ إلى استراتيجية معروفة تسمى 'التكلفة المتوسطة' أو 'متوسط الشراء' أو 'نقطة التعادل'، تتضمن هذه الاستراتيجية شراء المزيد من الأسهم بالسعر المنخفض الجديد، مما يؤدي إلى خفض متوسط تكلفة الاستثمار الإجمالي والاقتراب من نقطة التعادل وعدم وجود ربح أو خسارة بسيطة تقريباً، وهي استراتيجية متعارف عليها لدى جميع منصات التداول وهي تعتبر من استراتيجيات إدارة المخاطر في سوق الأسهم. عند التواصل مع فريق الدعم الفني لمنصة الشركة المدعى عليها، أكدوا توفر هذه الخاصية في منصتهم. ومع ذلك، ظهرت مشكلة تقنية عند التنفيذ: 1- عدم تخفيض سعر التكلفة: رغم شراء عدد أكبر من الأسهم بالسعر الجديد المنخفض، لم ينخفض متوسط التكلفة إلى المستوى المتوقع، وانطبقت المشكلة على جميع الأسهم رغم شراء عدد أسهم أكثر من المطلوب. 2- تناقض في حساب الربح والخسارة: ظهر اختلاف بين إجمالي الربح والخسارة المعروض بالدولار (ثابت) وبالنسبة المئوية (متغير)، وبالنظر إلى صورتين قبل الشراء وبعد الشراء سوف تلاحظ الفرق حيث بقيت القيمة بالدولار ثابتة بينما تفاوتت النسب المئوية بشكل غير منطقي (انظر للصور المرفقة وستجد الاختلاف). 3- تكرار المشكلة: حدثت هذه المشكلة مع أكثر من سهم بل مع جميع الأسهم، مما يشير إلى وجود خلل تقني في المنصة. تداعيات المشكلة التقنية: نتيجة لهذا الخلل، لم يتمكن من الوصول إلى نقطة التعادل المستهدفة لتجنب الخسارة مما ازدادت الخسارة مع مرور الوقت نتيجة عدم وجود استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بمتوسط التكلفة، عدم التحكم في الخسائر بفعالية وعدم إيجاد حل للخروج من تلك المشكلة، عدم تطبيق استراتيجية متوسط التكلفة بشكل صحيح. الخاتمة: رغم المحاولات المتكررة للتواصل مع الدعم الفني لمنصة الشركة المدعى عليها، لم يتم حل المشكلة، استمرار هذا الخلل التقني أدى إلى استمرار الخسائر وعدم



القدرة على تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل فعال. ونطرح سؤال وهو من المسؤول عن تحمل وتكبد تلك الخسائر في جميع الأسهم ولم أستطيع إيقاف الخسارة باستخدام متوسط التكلفة لكافة الأسهم وبناء على ذلك تتحمل الشركة خسارة كل الأسهم الموجودة بالمحفظة لعدم وجود حل للمشاكل التقنية لديهم وفي حالة توفر حل نتحمل نحن نتيجة خسارتنا. يوجد أدلة أكثر من ذلك على نسب الخسارة والأدلة المقدمة هي للشرح والاستدلال وجزء بسيط من جميع الأدلة الموجودة لدينا. الطلبات: تتحمل الشركة المسؤولية الكاملة عن جميع الخسائر الناتجة من المحفظة الاستثمارية الخاصة بنا، وذلك للأسباب التالية: عدم القدرة على حساب متوسط سعر التكلفة نظراً لوجود خلل تقني في أنظمة الشركة، لم نتمكن من الوصول إلى متوسط سعر التكلفة لجميع الأسهم في محفظتنا، استمرار المشكلة التقنية حتى الآن، لم تتمكن الشركة من إيجاد حل للمشكلة التقنية القائمة، في حال تم حل المشكلة التقنية سنتحمل نحن مسؤولية الخسائر المرتبطة بهذه الأسهم اثناء عمليات التداول، ولكن طالما أن المشكلة لم تحل بعد، تظل الشركة هي الجهة المسؤولة عن تعويض الخسائر. نظراً لاستمرار الوضع الراهن دون حل، تبقى الشركة مسؤولة قانونياً ومالياً عن جميع الخسائر المتكبدة في محفظتنا الاستثمارية. مجموع المبالغ المالية إن وجدت: (15,000) " (أرفق ما يستشهد به).

وفي تاريخ (--) تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من صحيفة الدعوى مع طلب الإجابة، والتعقيب عليها في تاريخ (--).

وفي تاريخ (--) وردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل الشركة المدعى عليها، جاء فيها: "بالإشارة إلى الدعوى المقيدة بالرقم (--) وتاريخ (--)، المقدمة من المدعي والتي يدعي فيها بوجود خلل تقني في منصة التداول الخاصة بالشركة المدعى عليها، فإننا نؤكد عدم صحة هذه الادعاءات، وذلك للأسباب التالية: 1- عدم وجود خلل تقني حيث يتم احتساب متوسط التكلفة بناءً على الكمية الإجمالية المشتراة وسعر الشراء لكل دفعة، وهو ما يتوافق مع القواعد المحاسبية والأنظمة المعتمدة في منصات التداول، والمستندات المقدمة من المدعي لا تثبت أي خطأ في طريقة احتساب متوسط التكلفة، بل تعكس آلية الحساب الصحيحة التي تعتمد عليها المنصة، والتي توضح ذلك في المرفقات التالية: أ) صورة توضح قيمة الربح والخسارة قبل تنفيذ عملية الشراء الجديدة، حيث يظهر متوسط التكلفة والسعر الحالي للسهم بوضوح (مرفق 1). ب) صورة توضح تغير متوسط التكلفة بعد شراء المدعي (500) سهم بسعر (1.04) دولار، حيث أصبح متوسط التكلفة (1.04909) دولار، ولكن نظراً لطريقة العرض في التطبيق، يظهر الرقم مقرباً إلى (1.04) دولار، مما لا يمثل خطأً تقنياً (مرفق 2). 2- يتم استخدام أسلوب التقريب في التطبيق لأغراض العرض، حيث يتم تقريب الأرقام في التطبيق إلى أقرب خانيتين عشريتين، وهو إجراء طبيعي في الأنظمة المالية لا يؤثر على دقة الحسابات. فعلى سبيل المثال، عند احتساب متوسط التكلفة (1.04909) دولار للسهم، يظهر في التطبيق بعد التقريب كـ



(1.04) دولار، وهذا لا يمثل أي خلل تقني، بل هو مجرد أسلوب عرض رقمي متبع في معظم الأنظمة المالية. كما أن نسبة الربح أو الخسارة تتغير باستمرار وفقاً لحركة السوق، حيث يتم احتساب الفرق بين السعر السوقي ومتوسط تكلفة الشراء، مما يعني أن أي تذبذب في النسب لا يشير إلى خطأ، بل يعكس تحركات الأسعار الطبيعية. 3- يتم احتساب الربح والخسارة وفقاً للفرق بين السعر السوقي ومتوسط تكلفة الشراء، ويتم تحديث هذه الحسابات تلقائياً وفقاً لتغيرات السوق، مما يجعل التغير في نسبة الربح أو الخسارة أمراً طبيعياً وليس دليلاً على وجود خلل تقني، والتغير في متوسط التكلفة بسبب عمليات الشراء المتعددة، بناءً على ذلك، نوضح ما يلي: أ) يوضح شراء المدعي لسهم (--)، حيث اشترى (20) سهماً بسعر (2.46) دولار، ثم أضاف (700) سهم بسعر (2.13) دولار، مما أدى إلى احتساب متوسط التكلفة عند (2.13916) دولار، والذي يعرضه التطبيق بعد التقريب كـ (2.13) دولار، ما يثبت صحة ودقة الحسابات وعدم وجود خطأ تقني (مرفق 3). ب) يوضح شراء المدعي لسهم (--)، حيث اشترى (50) سهماً بسعر (1.75) دولار، ثم أضاف (43) سهماً بسعر (1.32) دولار، مما أدى إلى احتساب متوسط التكلفة عند (1.55118) دولار، والذي يظهر في التطبيق بعد التقريب، ما يؤكد صحة الحسابات (مرفق 4). 4- عدم مسؤولية الشركة المدعى عليها عن استراتيجيات التداول الخاصة بالمدعي حيث أن المدعي استخدم استراتيجية 'متوسط التكلفة'، وهي استراتيجية استثمارية شخصية وليست التزاماً من قبل المنصة، ونجاح أو فشل أي استراتيجية استثمارية يعتمد على عوامل متعددة، بما في ذلك تقلبات السوق، العرض والطلب، وظروف التداول، وهذه العوامل خارجة عن إرادة الشركة المدعى عليها. حيث لا يوجد في الأنظمة واللوائح ما يلزم المنصة بضمان نجاح استراتيجيات التداول الخاصة بالعملاء، حيث إن دور المنصة يقتصر على توفير البنية التحتية التقنية لتنفيذ الأوامر بدقة ووفق القواعد المعمول بها. 5 - عدم استحقاق التعويض لأن المدعي لم يثبت وجود خطأ تقني حقيقي أثر سلباً على نتائج استثماراته، بل إن البيانات المقدمة تؤكد أن النظام يعمل وفقاً للآلية الصحيحة. والمطالبة بتعويض عن خسائر التداول تتناقض مع طبيعة السوق المالي، حيث إن أي خسائر ناتجة عن قرارات المستثمر نفسه لا تتحملها الجهة المقدمة للخدمة، إلا في حال ثبوت إهمال جسيم أو خطأ في النظام، وهو غير متحقق في هذه القضية، والفقرة (ط) من المادة (25) من نظام السوق المالية تتيح استخدام الأدلة الإلكترونية في الإثبات، ولكن الأدلة المقدمة من المدعي لا تثبت وجود أي خلل أو خطأ تقني في المنصة. 7- بناءً على ما سبق، يتضح أن عمليات احتساب متوسط التكلفة تمت وفقاً للأنظمة المحاسبية المعتمدة، دون وجود أي خلل تقني في منصة التداول. كما أن الخسائر التي يدعيها المدعي ناتجة عن قراراته الاستثمارية الشخصية، وليس بسبب أي خطأ تقني من قبل المنصة. وعليه، نلتمس من فضيلتكم رفض الدعوى، لعدم وجود أي خطأ تقني يبرر التعويض، وإثبات صحة عمليات



احتساب متوسط التكلفة، وتحميل المدعي مسؤولية خسائره الناتجة عن قراراته الاستثمارية. الطلبات: رفض الدعوى" (أرفق ما يستشهد به).

وفي تاريخ (--) تم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب الإجابة.

وفي تاريخ (--) وردت الدائرة مذكرة جوابية من المدعي، جاء فيها: "وصف المشكلة التقنية: المشكلة الخاصة بنا تتمحور حول تقلبات أسعار الأسهم وهي ظاهرة طبيعية في الأسواق المالية. عند مواجهة انخفاض في قيمة الأسهم المشتراة، نلجأ إلى استراتيجية معروفة تسمى 'التكلفة المتوسطة' أو 'متوسط الشراء' أو 'نقطة التعادل'. تتضمن هذه الاستراتيجية شراء المزيد من الأسهم بالسعر المنخفض الجديد، مما يؤدي إلى خفض متوسط تكلفة الاستثمار الإجمالي والاقتراب من نقطة التعادل وعدم وجود ربح أو خسارة بسيطة تقريباً. وهي استراتيجية متعارف عليها لدى جميع منصات التداول وهي تعتبر من استراتيجيات إدارة المخاطر في سوق الأسهم. الآثار المباشرة: تعذر تعديل سعر التكلفة بعمليات شراء أسهم أكثر، عدم القدرة على تفادي الخسائر الناتجة عن هبوط الأسواق، تكبد خسائر مالية نتيجة عدم وجود استراتيجية إدارة المخاطر. التواصل مع الدعم الفني: عند التواصل مع فريق الدعم الفني لمنصة الشركة المدعى عليها، أكدوا توفر هذه الخاصية في منصتهم، ومع ذلك ظهرت مشكلة تقنية عند التنفيذ: تم رفع عدة تذاكر دعم فني. عدم تخفيض سعر التكلفة رغم شراء عدد أكبر من الأسهم بالسعر الجديد المنخفض، لم ينخفض متوسط التكلفة إلى المستوى المتوقع، وانطبقت المشكلة على جميع الأسهم رغم شراء عدد أسهم أكثر من المطلوب. تناقض في حساب الربح والخسارة، ظهر اختلاف بين إجمالي الربح والخسارة المعروض بالدولار (ثابت) وبالنسبة المئوية (متغير)، وبالنظر إلى صورتين قبل الشراء وبعد الشراء سوف تلاحظ الفرق حيث بقيت القيمة بالدولار ثابتة بينما تفاوتت النسب المئوية بشكل غير منطقي (انظر للصور المرفقة وستجد الاختلاف). تكرار المشكلة، حدثت هذه المشكلة مع أكثر من سهم بل مع جميع الأسهم، مما يشير إلى وجود خلل تقني في المنصة. نتائج المتابعة: أقرت الشركة بأنها عمليات حسابية داخل النظام ولا يمكن الإفصاح عن المعادلات الحسابية الخاصة بذلك، رغم تكرار المشاكل لم نتلق أي استجابة فعالة من الشركة. الطلبات: تتحمل الشركة المسؤولية الكاملة عن جميع الخسائر الناتجة من المحفظة الاستثمارية الخاصة بنا، وذلك للأسباب التالية: عدم القدرة على حساب متوسط سعر التكلفة نظراً لوجود خلل تقني في أنظمة الشركة، لم نتمكن من الوصول إلى متوسط سعر التكلفة لجميع الأسهم في محفظتنا. استمرار المشكلة التقنية حتى الآن، لم نتمكن الشركة من إيجاد حل للمشكلة التقنية القائمة، في حال تم حل المشكلة التقنية، سنتحمل نحن مسؤولية الخسائر المرتبطة بهذه الأسهم أثناء عمليات التداول ولكن طالما أن المشكلة لم تحل بعد، تظل الشركة المدعى عليها هي الجهة المسؤولة عن تعويض الخسائر نظراً لاستمرار الوضع الراهن دون حل،



تبقى الشركة مسؤولة قانونياً ومالياً عن جميع الخسائر المتكبدة في محفظتنا الاستثمارية. مبلغ التعويض إن وجد: يتجاوز (15,000) ريال" (أرفق ما يستشهد به).

وفي تاريخ (--) تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب الإجابة. وفي التاريخ ذاته (--) وردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل الشركة المدعى عليها، جاء فيها: "إشارةً إلى الدعوى المقيدة بالرقم (--) المقدمة من المدعي ورده الأخير على مذكرة الرد المقدمة من الشركة المدعى عليها، فإننا نؤكد الاكتفاء بالرد السابق المقدم من الشركة المدعى عليها، حيث إن جميع النقاط التي أثارها المدعي في رده الأخير سبق الرد عليها بشكل واضح ومفصل، ولم يقدم المدعي أي دليل جديد يثبت وقوع خطأ تقني أو ضرر محقق يستوجب التعويض، إذ إن الخسائر التي يدعيها المدعي ناتجة عن قراراته الاستثمارية الشخصية، وليست بسبب خطأ أو تقصير من الشركة المدعى عليها، وجميع العمليات تمت بشكل سليم ووفقاً لقواعد السوق المالية. بناءً على ما سبق، نتمسك بما ورد في الرد السابق، ونطلب من اللجنة الموقرة رفض الدعوى لعدم استنادها إلى أساس قانوني صحيح، ولعدم ثبوت وجود ضرر محقق أو خطأ من المدعى عليها يستوجب التعويض. الطلبات: رفض الدعوى".

وفي ضوء ما سبق، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب

حيث إن موضوع الدعوى هو نزاع بين مستثمر وإحدى مؤسسات السوق المالية في شأن وجود خلل تقني في منصة التداول الخاصة بها، فإن هذه الدعوى تُعدُّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/30) والتاريخ 1424/06/02 هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابات الطرفين بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، تبين لها أن دعوى المدعي تتمثل في ادعائه وجود خلل تقني في منصة التداول الخاصة بالشركة المدعى عليها، تمثل في عدم تخفيض سعر التكلفة عند شراء عدد أكبر من الأسهم بسعر منخفض، وتناقض في احتساب الربح والخسارة بين إجمالي المعروض بالدولار وبالنسبة المئوية، وأنه نتيجة لاستمرار الخلل لم يتمكن من الوصول إلى نقطة التعادل لتجنب الخسارة مما أدى إلى ازديادها مع مرور الوقت، ويطلب تحميل الشركة المدعى عليها المسؤولية الكاملة عن جميع الخسائر في محفظته الاستثمارية، وتعويضه بمبلغ قدره (15,000) ريال، في حين دفعت الشركة المدعى عليها بعدم صحة وجود خلل تقني في منصة التداول الخاصة بها، وأن المدعي لم يقدم ما يثبت وجود أي خطأ في طريقة احتسابها لمتوسط التكلفة، وأن نسبة الربح أو الخسارة تتغير باستمرار وفقاً لحركة السوق، وأنها غير مسؤولة عن



استراتيجيات التداول الخاصة بالمدعي، وطلبت رفض الدعوى، وذلك على النحو الوارد في الوقائع.

وباطلاع الدائرة على المستندات المقدمة في الدعوى، وباطلاعها على الصور المرافقة لصحيفة دعوى المدعي الواردة في تاريخ (--)، تبين لها أنها تضمنت تفاصيل عن الأسهم المملوكة للمدعي في محفظته الاستثمارية من حيث بيان كل من الكمية والتكلفة ومتوسطها والقيمة السوقية، مع تغير إجمالي (الربح/الخسارة) تبعاً للزيادة في الكمية المملوكة.

وحيث إن المسؤولية وفقاً للقواعد العامة لا تقوم إلا بتوافر أركانها من خطأ، وضرر، وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى تحققت هذه الأركان قامت المسؤولية، ورُتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر.

وحيث دفعت الشركة المدعى عليها في مذكرتها الواردة للدائرة في تاريخ (--). بعدم صحة وجود خلل تقني في منصة التداول الخاصة بها، وبيّنت طريقة احتساب متوسط التكلفة، وبيّنت كون الربح والخسارة متغيرين تلقائياً وفقاً لتغيرات السوق ولا يدل تغيرهما على وجود خلل تقني، وحيث لم يُقدم المدعي ما يُثبت خطأ الشركة المدعى عليها في الخسائر التي يدعي أنه تعرّض لها في محفظته الاستثمارية، فإنه يتعذر على الدائرة بحث مسؤولية المدعى عليها.

ولما تقدّم من أسباب، وبعد المداولة نظاماً، قرّرت الدائرة الآتي:

رفض طلبات المدعي.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم